

كي بي ام جي ش.م.م.
مبنى مكتبة الأطفال العامة
الطابق الرابع، شاطئ القرم
صندوق بريد: 641، رمز بريدي: 112
سلطنة عمان
رقم الهاتف : +968 24 749600، www.kpmg.com/om

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين إلى مساهمي الشركة العمانية لخدمات التمويل ش.م.ع.ع

التقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للشركة العمانية لخدمات التمويل ش.م.ع.ع ("الشركة")، الواردة بالصفحات من xx إلى xx والتي تتألف من قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020، وقوائم لكل من الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق المساهمين، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات إيضاحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2020، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. قمنا بتوضيح مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في فقرة مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن الشركة وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية في سلطنة عمان، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

إن أمور المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نراها، وفقاً لأحكامنا المهنية، أكثر الأمور أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا وأثناء تكوين رأينا حول القوائم المالية بشكل مجمل، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور.

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية	كيف تم تناول أمور المراجعة الرئيسية في سياق مراجعتنا
<p>مخصص خسارة الائتمان المتوقعة مقابل الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل رأس المال العامل والسلفيات الأخرى</p> <p>كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل رأس المال العامل والسلفيات الأخرى للشركة 114.558 مليون ريال عماني حيث تم الاحتفاظ بمخصص خسائر ائتمان متوقعة بلغ 8.860 مليون ريال عماني.</p> <p>لقد اعتبرنا هذا الأمر ضمن أمور المراجعة الرئيسية، نظراً لأن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة يتطلب تقدير عالي من قبل الإدارة وله تأثير جوهري على القوائم المالية. علاوة على ذلك، أدت جائحة تفشي فيروس كورونا (كوفيد 19) إلى زيادة عدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية على وجه الخصوص وزيادة مستويات التقدير اللازمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.</p> <p>تشتمل المجالات الرئيسية للتقدير على ما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تصنيف القروض إلى المراحل 1 و 2 و 3 بناءً على تحديد: <ol style="list-style-type: none"> أ. التعرضات لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، و ب. التعرض الفردي لإنخفاض القيمة/التعرض. 2. طبقت الشركة أحكاماً إضافية لتحديد وتقدير احتمالية المقترضين الذين يكونون قد واجهوا زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان على الرغم من برامج الدعم الحكومية المختلفة التي نتج عنها تأجيلات للأطراف المقابلة. هذا ولم يُنظر إلى التأجيلات بحد ذاتها على أنها تسببت في حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. 	<p>تحديث فهمنا لتقييم الإدارة لانخفاض قيمة الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل رأس المال العامل والسلف الأخرى بما في ذلك نموذج التصنيف الداخلي للشركة وسياسة مخصصات انخفاض القيمة ومنهجية وضع نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التحسينات التي تم إجراؤها في ضوء جائحة تفشي فيروس كورونا (كوفيد 19).</p> <p>مقارنة سياسة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة للشركة ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.</p> <p>تقييم تصميم وتنفيذ واختبرنا الفعالية التشغيلية لعناصر الرقابة الرئيسية (بما في ذلك الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط التطبيق) على:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ أنظمة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي يقوم عليها نموذج خسائر الائتمان المتوقعة؛ ○ عملية وضع النماذج، بما في ذلك الحوكمة على مراقبة النموذج ومن ضمنها الموافقة على الافتراضات الرئيسية والتعديلات اللاحقة على النموذج، إن وجدت؛ ○ تصنيف المقترضين إلى مراحل مختلفة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب وتحديد حالات التعثر في السداد / التعرض لانخفاض في القيمة بشكل فردي؛ و ○ سلامة مدخلات البيانات في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة. <p>بالنسبة لعينة من العملاء، فقد قمنا بتقييم:</p> <ul style="list-style-type: none"> ○ التصنيفات الداخلية التي تحددها الإدارة بناءً على نموذج التصنيف الداخلي للشركة وتقييم هذه التصنيفات المخصصة مقابل ظروف السوق الخارجية ومعلومات الصناعة المتاحة على وجه الخصوص مع الأخذ في الاعتبار تأثيرات جائحة تفشي فيروس كورونا (كوفيد 19) وكذلك قمنا بتقييم أنها تتماشى مع التصنيفات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة؛ ○ المراحل كما حددتها الإدارة؛ و ○ حسابات الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة.

أمور المراجعة الرئيسية (تابع)

أمور المراجعة الرئيسية	كيف تم تناول أمور المراجعة الرئيسية في سياق مراجعتنا
<p>3. الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة لتحديد احتمالية التعثر، والخسارة الناتجة عن التعثر، والتعرض عند التعثر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تقييم الوضع المالي للطرف المقابل، و التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ووضع ودمج الافتراضات الاستثنائية وعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المرتبطة بها وترجيحات الاحتمالات المتوقعة.</p> <p>4. مدى الحاجة إلى إدراج تسويات بعد الأخذ في الاعتبار تقدير خبراء الائتمان لتعكس جميع عوامل الخطر ذات الصلة التي قد لا يتم تسجيلها بواسطة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة</p> <p>أدى تطبيق هذه التقديرات، لا سيما في ضوء تفشي الجائحة العالمية، إلى زيادة عدم اليقين في التقدير ومخاطر المراجعة المرتبطة بحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020.</p> <p>انظر ملخص السياسة المحاسبية الهامة الوارد في إيضاح 1-15-5-2 بشأن انخفاض قيمة الأصول المالية؛ وإيضاح 2-2-3 الذي يحتوي على إفصاح عن الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر انخفاض قيمة الأصول المالية ومنهجية تقييم انخفاض القيمة المستخدمة من قبل الشركة؛ وإيضاح 8 الذي يتضمن الإفصاح عن انخفاض القيمة مقابل الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل رأس المال العامل وغيرها من المزايا؛ والإيضاح 29(أ) للحصول على تفاصيل حول تحليل جودة الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> اختبار مدى ملائمة معايير الشركة لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وكذلك تحديد التعرضات عند "التعثر" أو "انخفاض القيمة بشكل فردي"؛ وتصنيفها إلى مراحل. علاوة على ذلك، بالنسبة لعينة من حالات التعرض، قمنا بتقييم مدى ملائمة التصنيف المرحلي للشركة. تقييم العوامل النوعية التي أخذتها الشركة في الاعتبار للتعرف على أي تعديلات / [مصروفة] لاحقة للنموذج. وعند تطبيق تلك التعديلات على مخرجات النموذج، قمنا بتقييم التعديلات على مخرجات النموذج/[المصروفة] وعملية الحوكمة بشأنهم. تقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية المستخدمة من قبل الشركة في نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الافتراضات الاستثنائية في معرفة حالة عدم اليقين والتقلب في السيناريوهات الاقتصادية بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا اختبرنا اكتمال ودقة البيانات التي تدعم حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة في 31 ديسمبر 2020. حيثما كان ذلك مناسباً، قمنا بإشراك المتخصصين لدينا لمساعدتنا في مراجعة حسابات النموذج، وتقييم المدخلات المترابطة وتقييم معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة خاصة حول متغيرات الاقتصاد الكلي، وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المتوقعة وترجيحات الاحتمالات. بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية.

أمر آخر

تم مراجعة القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر ، 2019، من قبل مراجع حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك القوائم المالية بتاريخ 18 مارس 2020.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى؛ والتي تتضمن المعلومات التالية المشمولة في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقارير مراجع الحسابات عنها:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة.
- تقرير الحوكمة.
- تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة.

لا يشمل رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، كما أننا لم نُعبر عن أي تأكيد بشأن تلك المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة، أو ما إذا كانت تشوبها أخطاء جوهرية. في حال خالصنا إلى وجود خطأ جوهري بناءً على الأعمال التي قمنا بها، فإننا ملزمون بالإبلاغ عن هذا الأمر. هذا ولم يسترع انتباهنا أي أمر يستدعي الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤولية الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة للهيئة العامة لسوق المال والأحكام ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة 2019، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد القوائم المالية بحيث تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعتزم تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهداف مراجعتنا في الحصول على تأكيدات معقولة حول ما إذا كانت القوائم المالية ، بشكل مجمل، خالية من الأخطاء الجوهرية، التي تنتج عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو عبارة عن درجة عالية من التأكد، لكنه ليس ضماناً بأن أعمال المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تكتشف دائماً أي خطأ جوهري إن وجد. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ وتُعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو جماعية على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية .

مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (تابع)

كجزء من أعمال المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، قمنا بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية المراجعة. قمنا أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت نتيجة الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بالأخطاء الجوهرية الناتجة عن الخطأ نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
 - فهم نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعمال المراجعة وذلك بغرض تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف الراهنة، وليس بغرض إبداء الرأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة الموضوعية من قبل الإدارة.
 - التحقق من مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، بناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شك جوهري حول قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية. في حال خلصنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مراجعي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو نقوم بتعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تعتمد استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مراجعي الحسابات. إلا أن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
 - تقييم عرض القوائم المالية وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض القوائم المالية بصورة عادلة.
- كما نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بخصوص عدة أمور من ضمنها نطاق أعمال المراجعة والإطار الزمني المحدد لها والنتائج الجوهرية المترتبة على أعمال المراجعة بما في ذلك أي قصور جوهري يتم اكتشافه في نظام الرقابة الداخلية خلال أعمال المراجعة.
- نقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة نؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، ووالإجراءات التي تم القيام بها للحد من التهديدات أو الضوابط ذات الصلة، إن وجدت.
- في ضوء الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نحدد الأمور الأكثر أهمية أثناء مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وبذلك تُعتبر هذه الأمور هي أمور المراجعة الرئيسية. نقوم باستعراض هذه الأمور في تقرير مراجعي الحسابات ما لم يكن الإفصاح عن تلك الأمور للعامة محظوراً بموجب القوانين أو التشريعات أو عندما نرى، في حالات نادرة للغاية، أنه يجب عدم الإفصاح عن أمر ما في تقريرنا إذا كان من المتوقع أن تكون التداعيات السلبية للقيام بذلك أكثر من المنافع التي تعود على المصلحة العامة نتيجة هذا الإفصاح.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما ننوه أن القوائم المالية للشركة كما في 31 ديسمبر 2020 وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ تلزم، من كافة النواحي الجوهرية، بما يلي:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة للهيئة العامة لسوق المال، و
- الأحكام ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة 2019.

<<اسم الشريك>>

<التاريخ>

Draft